تأجيل خطة العمل السيبرانية الوطنية في بريطانيا مجددًا واستهداف نشرها في 9 ديسمبر



أجّلت بريطانيا مجددًا خطة العمل السيبرانية الوطنية، ويُقال إن موعد إطلاقها بات 9 ديسمبر، وذلك بعد تحذير للجنة في مجلس اللوردات من ضعف الاستعداد للأزمات المتتابعة.

- تفيد مصادر بأن الجهات الرسمية تستهدف الآن نشر الخطة في 9 ديسمبر بعد أن كان الموعد منتصف نوفمبر.
- كان من المقرر صدور الخطة أولاً بنهاية 2025، وتحوّلت تسميتها من استراتيجية وطنية للأمن السيبراني إلى خطة عمل.
- قالت لجنة في مجلس اللوردات إن الحكومة تبدو متساهلة إزاء مخاطر قد تكون كارثية.
- ستُجري الحكومة العام المقبل مشاورات حول الجهة التي ينبغي أن تتحمل المسؤولية عن الاختراقات السيبرانية.
- تشير المصادر إلى أن التفاصيل الأهم ستكون في الجدول الزمني للتنفيذ.

أجّلت الحكومة البريطانية مجددًا نشر خطة العمل السيبرانية الوطنية، بحسب مصادر مطلعة نقل عنها موقع The Record. وكانت الجهات الرسمية تخطط للنشر في منتصف نوفمبر، وتستهدف الآن، بحسب ما يُنقل، يوم 9 ديسمبر. وأسباب التأجيل الأخير غير واضحة، فيما قال متحدث حكومي إن الوزراء ما زالوا ملتزمين بنشر الخطة.

الخلفية

بدأت الوثيقة استراتيجية وطنية للأمن السيبراني كان يُفترض صدورها بنهاية 2025، ثم أُعيدت تسميتها خطة عمل، واقتربت من النشر في يوليو قبل أن تتأجل. ويأتي التأخير بعد تقرير للجنة المرونة الوطنية في مجلس اللوردات حذّر من أن الحكومة تبدو متساهلة إزاء مخاطر قد تكون كارثية، منها هجمات سيبرانية من روسيا والصين وإيران، وأن الأزمات قد تتتابع عبر القطاعات.

ما هو معروف عن الخطة

لم يُعلن رسميًا عن محتواها. وبحسب التقرير ستقوم على ثلاث ركائز: التهديد والنمو والمرونة. وكان الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للأمن السيبراني في بريطانيا (NCSC) قد تحدث عن التركيز على الفضاء القريب (المؤسسات الفردية) والمتوسط (البنية المشتركة للحوسبة السحابية والتقنية والاتصالات، ومعظمها بيد القطاع الخاص) والبعيد (الإجراءات الهجومية). وتقول المصادر إن أهم التفاصيل ستكون في الجدول الزمني للتنفيذ.

ومن الإجراءات المرتبطة مشاورات مقررة العام المقبل حول الجهة التي تتحمل مسؤولية الاختراقات السيبرانية، وتعهد طوعي للمرونة السيبرانية يتعلق باهتمام مجالس الإدارة ومخاطر سلاسل الإمداد، وتمويل في الميزانية لمبادرات أمن الذكاء الاصطناعي.

الأهمية

هذا شأن سياسي بريطاني ولا يفرض التزامًا مباشرًا على الجهات السعودية، لكنه مؤشر مفيد للمؤسسات التي لها عمليات أو موردون في المملكة المتحدة، ولاتجاهات تحميل المسؤولية والبنية المشتركة.

ما يجب فعله الآن

1. حدّد الشركات التابعة والموردين ومزودي الخدمة في المملكة المتحدة، ورصد أي تعرض لتغيّر تنظيمي بريطاني.
2. تابع نشر الخطة في 9 ديسمبر وراجع جدول التنفيذ فور صدوره.
3. راجع سجلات مخاطر الأطراف الخارجية وسلاسل الإمداد، خاصة الاعتماد على الحوسبة السحابية والاتصالات المشتركة.
4. أطلع مجلس الإدارة على النقاش البريطاني حول مسؤولية الاختراقات كمرجع لنموذج المساءلة لديكم.